



**Tikrit Journal of Administrative  
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The Impact of Joint Audit on Going Concern: An Applied Study on a  
Sample of Banks Listed in the Iraq Stock Exchange**

**Nuha Safi Abd\*, Ashraf Hashim Fares**

College of Administration and Economics/Tikrit University

**Keywords:**

Going Concern, Joint Audit

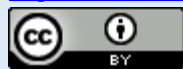
**ARTICLE INFO**

**Article history:**

|                          |              |
|--------------------------|--------------|
| Received                 | 15 Mar. 2026 |
| Received in revised form | 04 Feb. 2026 |
| Accepted                 | 05 Feb. 2026 |
| Available online         | 30 Jun. 2026 |

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER  
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



**\*Corresponding author:**

**Nuha Safi Abd**

College of Administration and  
Economics/Tikrit University



**Abstract:** This study aims to examine the impact of joint audit on corporate continuity within the context of a high-risk economic and regulatory environment, represented by the Iraqi banking sector listed on the Iraq Stock Exchange. The study is grounded in a theoretical framework reviewing the accounting concepts of joint audit and the going Concern.

Employing a mixed-method research design that combines deductive and inductive approaches, the study applied a multiple linear regression model to data from a sample of private banks that have been mandated to implement the joint audit system since 2016, covering the period from (2011 to 2023).

The results of the statistical analysis indicated a positive and statistically significant effect of the joint audit variable on the continuity index measured by the (Z-Score) model, after controlling for the effects of bank size and profitability variables. This confirms the effective role of joint audit as an external monitoring mechanism that enhances transparency, reduces the risk of financial failure, and consequently supports the long-term continuity of companies.

## تأثير التدقيق المشترك في استمرارية الشركة: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

نهى صافي عبد

أشرف هاشم فارس

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

### المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير التدقيق المشترك على استمرارية الشركات في بيئة اقتصادية وتنظيمية عالية المخاطر، متمثلة في القطاع المصرفي العراقي المدرج في سوق العراق للأوراق المالية. استندت الدراسة إلى إطار نظري تناول مفاهيم التدقيق المشترك وفرضية الاستمرارية، واعتمدت منهجية بحثية تجمع بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. تم قياس متغير التدقيق المشترك باستخدام مؤشر ثنائي يعكس التزام المصرف بتطبيق نظام التدقيق المشترك، في حين قيس متغير الاستمرارية باستخدام نموذج Z-Score. طبقت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي STATA على بيانات عينة قصدية شملت جميع المصارف الخاصة الملتزمة بتطبيق التدقيق المشترك منذ عام 2016، وذلك خلال الفترة (2011-2023). أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للتدقيق المشترك على مؤشر الاستمرارية، بعد التحكم في متغيري حجم المصرف وربحيته، مما يؤكد الدور الرقابي الفاعل للتدقيق المشترك في تعزيز الشفافية والحد من مخاطر الفشل المالي. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز وتوسيع تطبيق التدقيق المشترك في القطاع المصرفي العراقي بوصفه أداة رقابية داعمة لاستدامة الشركات على المدى الطويل.

**الكلمات المفتاحية:** استمرارية الشركة، تدقيق مشترك.

### المقدمة

تشكل فرضية الاستمرارية حجر الزاوية في البناء الفكري والمهني للمنظومة المحاسبية، إذ تنبني عليها عملية إعداد وعرض القوائم المالية بشكل يعكس الوضع المالي الحقيقي والقدرة التشغيلية المستدامة للشركة، ومع ذلك، تواجه هذه الفرضية تحديات جسيمة في البيئات الاقتصادية المعاصرة، لا سيما مع تنامي تعقيد العمليات المالية واتساع نطاق عدم تماثل المعلومات بين الإدارة الداخلية وأصحاب المصلحة الخارجيين، في هذا السياق، يبرز التدقيق الخارجي عالي الجودة كأحد الضوابط الحيوية للحفاظ على مصداقية المعلومات المالية، ويحتل التدقيق المشترك، كأحد أشكال تعزيز جودة التدقيق، موقعاً متقدماً في النقاش الأكاديمي والتنظيمي، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية التي سلطت الضوء على محدودية نماذج التدقيق التقليدية، تبلور مشكلة هذه الدراسة في السؤال عن مدى فعالية التدقيق المشترك كعامل محفز لاستمرارية الشركات في بيئة تتسم بارتفاع درجة المخاطرة وضعف أنظمة الحوكمة، كالبينة العراقية، وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة بحثية من خلال تقديم اختبار تجريبي لتأثير التدقيق المشترك على استمرارية المصارف العراقية، مما يساهم في إثراء الأدبيات المحلية المتخصصة ويقدم مدخلات عملية لصانعي السياسات والجهات الرقابية.

**1-2. المشكلة:** تعد فرضية الاستمرارية حجر الزاوية في المنظومة المحاسبية، إذ تعتمد عليها القوائم والتقارير المالية لتقديم صورة واقعية وعادلة، ومع ذلك، تواجه هذه الفرضية تحديات جسيمة في البيئات الاقتصادية الحديثة، يأتي في مقدمتها التعقيد المتنامي في التقارير المالية، لقد أظهرت

الدراسات الحديثة أن هذا التعقيد ليس مجرد مسألة شكلية، بل له آثار خطيرة على قدرة المستخدمين على فهم المعلومات واتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى اتساع عدم تماثل المعلومات بين الإدارة الداخلية والمستثمرين وأصحاب المصلحة الخارجيين (جاسم، 2024؛ Duellman et al., 2023)، في هذا السياق، يبرز التدقيق المشترك كآلية رقابية واحدة لمواجهة هذه التحديات، تشير الأدلة النظرية والتجريبية إلى قدرة التدقيق المشترك على تعزيز جودة وموثوقية المعلومات المالية، وأشارت (السماحي وعثمان، 2023)، إلى دور التدقيق المشترك المباشر في تعزيز استمرارية الشركات والحد من مخاطر التعثر المالي، لا سيما في البيئات ذات المخاطر العالية. ومما سبق يمكن صياغ مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي: هل يمكن عد التدقيق المشترك عاملاً محفزاً لاستمرارية الشركات في بيئة عالية المخاطر؟ اختباراً أعمق لنتائج (Al-Tai & Al-Salhi 2024) في القطاع المصرفي؟

**3-1. هدف البحث:** يهدف البحث إلى اختبار تأثير التدقيق المشترك في تعزيز استمرارية الشركات وتقديم دليل تجريبي من واقع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تقديم توصيات عملية لصانعي القرار في المصارف والجهات الرقابية لتبني سياسات تدعم الشفافية وتقليل المخاطر من خلال الاستفادة من الدور التفاعلي للتدقيق المشترك.

**4-1. فرضية البحث:** يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها " هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتدقيق المشترك على استمرارية الشركة في المصارف عينة الدراسة"

**5-1. أهمية البحث:** تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تسليطها الضوء على أثر التدقيق المشترك وكيف ينعكس ذلك على استمرارية الشركات، مع تركيز خاص على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تأتي الدراسة في سياق بيئة عراقية تتميز بتحديات متشابهة تشمل ضعف نظم الحوكمة، ارتفاع مستوى التعقيد في التقارير المالية، وانتشار فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، إلى جانب بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة، كما تعزز الدراسة من أهمية التدقيق المشترك ليس فقط كآلية رقابية تقليدية، بل كأداة استراتيجية تساهم في بناء ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة وتحقيق الاستمرارية

#### 6-1. منهج البحث ووسائل جمع البيانات

1. **منهج البحث:** تتبنى الدراسة مزيجاً منهجياً يجمع بين الاستنباطي والاستقرائي، بعدهما أداة معرفية متكاملة تسمح بفهم معمق وواسع للظاهرة المدروسة، يستند المنهج الاستنباطي إلى مراجعة الأدبيات النظرية والنماذج البحثية السابقة، ليؤسس قاعدة معرفية متينة ومتسقة تساعد في صياغة الفرضيات واختيار المتغيرات، أما المنهج الاستقرائي فيعتمد على تحليل القوائم المالية والتقارير الخاصة بعينة من المصارف العراقية، مما يضيف طابعاً عملياً وواقعياً على الدراسة، ويتيح اختبار الفرضيات بطريقة علمية دقيقة.

2. **وسائل جمع البيانات:** تشمل جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام البحث من خلال جانبي البحث الآتيين:

- أ. **الجانب النظري:** اعتمدت الباحثة في هذا الجانب على المصادر المتاحة من مراجع وأدبيات عربية وأجنبية، مثل الكتب، والدوريات، والأبحاث المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- ب. **الجانب التطبيقي:** اعتمدت الباحثة في هذا الجانب على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

**7-1. حدود الدراسة**

**الحدود الزمانية:** يغطي البحث الفترة من عام 2011 حتى 2023، بما يسمح برصد تطورات وتغيرات في جودة التقارير والتدقيق خلال عقد كامل.

**الحدود المكانية:** يقتصر البحث على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مما يعكس خصوصية البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تواجهها هذه المصارف.

**8-1. مجتمع وعينة البحث**

**مجتمع البحث:** يمثل مجتمع البحث المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتكون من 24 مصرفاً.

**عينة البحث:** تمثلت عينة البحث المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتكونة من 14 مصرف يلزمها البنك المركزي بتطبيق التدقيق المشترك اعتباراً من القوائم المالية الختامية لسنة 2016، وتم استبعاد المصارف الإسلامية والمصارف التي لم تقم بنشر قوائمها المالية، والتي.

**9-1. دراسات سابقة****1. دراسة (Averio, 2020)**

The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion– a study in manufacturing firms in Indonesia

(تحليل العوامل المؤثرة على رأي تدقيق استمرارية الأعمال– دراسة على الشركات الصناعية في إندونيسيا)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على رأي المدقق في استمرارية الشركة، إذ يصدر هذا الرأي في حالة وجود شكوك حول الوضع المالي للشركة، مما قد يؤثر سلباً على ثقة الجمهور بالشركة وقد يشير إلى احتمالية الإفلاس، اعتمد البحث على بيانات ثانوية من التقارير السنوية وتقارير التدقيق المستقلة المنشورة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية، إذ أظهرت النتائج وجود تأثير موجب ذي دلالة إحصائية لمتغير الرافعة المالية على احتمال إصدار رأي تدقيق يتضمن شكوكاً حول الاستمرارية، في المقابل، أثرت كل من جودة التدقيق (ممثلة بحجم مكتب التدقيق)، الربحية، والسيولة تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على احتمال إصدار مثل هذا الرأي، أما متغير حجم الشركة وتأخر إصدار تقرير التدقيق فلم يظهر أي تأثير ذي دلالة إحصائية على متغير الرأي موضوع الدراسة، وقد أوصت الدراسة إلى اهتمام المستثمرين بتحليل العوامل المالية التي أبرزتها الدراسة (الرافعة المالية، الربحية، السيولة) عند تقييم مخاطر استمرارية الشركات واتخاذ قرارات الاستثمار.

**2. دراسة (Al-Sabti & AL Anssari, 2022)**

"The relationship between the reputation of audit offices and the accuracy of the opinion on continuity and the extent to which it is affected by the financial failure: a field research in the Iraq Stock Exchange"

(العلاقة بين سمعة مكاتب التدقيق ودقة الرأي حول الاستمرارية ومدى تأثرها بالفشل المالي دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية)

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين سمعة مكتب المدقق ودقة رأيه في الاستمرارية وأثر تلك العلاقة على الفشل المالي للشركة (العميل)، كما تم دراسة أثر الفشل المالي للشركة العميل كمتغير

وسيط إذ تم ادراج بعض المتغيرات الضابطة والتي تم تناولها من خلال الدراسات السابقة من خلال عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (2017-2020) بالاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لاختبار فرضيات البحث، توصلت نتائج البحث إلى وجود تأثير إيجابي وهام لسمعة مكاتب التدقيق على دقة رأيها حول فرضية الاستمرارية، وكذلك التأثير الإيجابي لدقة رأي ديوان الرقابة المالية في الرقابة على مراقبي الحسابات في الديوان، كما يوجد تأثير إيجابي وهام لمتغير التعثر المالي كمتغير وسيط بين سمعة مكتب المدقق ودقة رأيها حول الاستمرارية، وأخيراً تدعم نتائج التحليل الارتباط الإيجابي لتأثير الفشل المالي كمتغير ضابط على دقة رأيها حول الاستمرارية.

### 3. دراسة (Al-Salhi & Al-Tai، 2024)

The Role of Joint Audit in Reducing Cases of Financial Default in Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

(دور التدقيق المشترك في الحد من حالات التعثر المالي في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

تناولت إحدى الدراسات أثر تطبيق أسلوب التدقيق المشترك في الوحدات الاقتصادية في ظل تزايد حالات العسر المالي والانهيئات التي شهدتها الأسواق العالمية، استهدفت الدراسة اختبار فرضية مفادها أن التدقيق المشترك يمكن أن يساهم في الحد من العسر المالي، وذلك من خلال تطبيقه على عينة مكونة من (14) مصرفاً خاصاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (2011-2020)، اعتمدت الدراسة منهج المسح لقياس مدى تبني التدقيق المشترك، في حين تم استخدام نموذج KIDA لقياس حالات العسر المالي، وتوصلت النتائج إلى أن الوحدات التي تطبق التدقيق المشترك سجلت انخفاضاً واضحاً في مستويات العسر المالي، مما يشير إلى أن التدقيق المشترك يمثل آلية رقابية فعالة تعزز من قدرة الوحدات الاقتصادية على الاستمرارية وتخفف من احتمالات تعرضها للتعثر.

### 4. دراسة (السماوي وعثمان، 2023)

"دور المراجعة المشتركة في التنبؤ باستمرارية المنشأة: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في السودان"

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى استخدام التدقيق المشترك وآلياته في التنبؤ باستمرارية الشركة وتمثل هدف هذه الدراسة في التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه التدقيق المشترك وأهدافها ومدى مساهمته في التنبؤ باستمرارية الشركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام التدقيق المشترك له تأثير إيجابي في التنبؤ باستمرارية الشركة، والتدقيق المشترك يكشف المخاطر التي قد تواجه الشركة مستقبلاً، وأوصت الدراسة بالتوسع في استخدام التدقيق المشترك، كما أوصت بضرورة اصدار معيار ينظم تطبيق التدقيق المشترك.

### المبحث الثاني: الإطار النظري

1-2. مفهوم التدقيق المشترك: أثارت الأزمة المالية العالمية التي حدثت في 2008\_2009 جدلاً كبيراً، نتج عنه ملاحظات مفادها أن هناك حاجة إلى أدوات أكثر دقة لضمان صدق البيانات في القوائم المالية للشركات، وتم تقديم طلبات لمزيد من الإشراف لتحسين استقلال المدققين والحد من تركيز سوق التدقيق من خلال تشجيع ظهور شركات التدقيق الصغيرة، وذلك بهدف استعادة الثقة في

البيانات المالية، ومن الأساليب التنظيمية التي من شأنها تحسين قواعد التدقيق لتحسين جودة التدقيق في هذا المجال (التدقيق المشترك، وتناوب المدققين، وتدريب لجنة التدقيق) (Abdelmoula, 2020: 1).

في هذا الإطار، عرفت المفوضية الأوروبية التدقيق المشترك بأنه "التدقيق الذي تؤديه شركتا تدقيق مختلفتان تتشاركان في عمل التدقيق وتوقعان بشكل مشترك على تقرير التدقيق". وتتناول التعريفات الأخرى جوانب أكثر تفصيلاً وتشغيلية للمفهوم، فعرف المطيري التدقيق المشترك بأنه: "إشراك مكاتب تدقيق مستقلة في عملية التدقيق، وتوقيعها على تقرير تدقيق موحد، ووجود التزامات مشتركة لخدمات التدقيق المقدمة فيما بينها، ووجود إجراءات تدقيق لمراجعة جودة عملية التدقيق، وبذلك يختلف التدقيق المشترك عن التدقيق الفردي في كل مكتب تدقيق" (المطيري وآخرون، 2016: 95). وعرف التدقيق المشترك بأنه: "العملية التي تتم فيها تدقيق القوائم المالية من قبل اثنين أو أكثر من المدققين المستقلين بطريقة تتضمن، تنسيق تخطيط التدقيق، وجهود التدقيق المشتركة، والتدقيق المتبادل وضوابط الجودة المتبادلة، وإصدار تقرير مدقق واحد موقع من قبل المدققين المسؤولين بشكل مشترك" (Ajili & Khelif, 2020: 157).

وأشار (Holm & Thinggaard) إلى أن عملية التدقيق المشتركة بأنها: "عبارة عن قيام اثنين من مكاتب التدقيق المستقلة بأعمال التدقيق لشركة معينة، من خلالها يتم تقسيم مهام التدقيق فيما بينهما، كما يتم استعراض ومراقبة كل مكتب لأعمال المكتب الآخر وإصدار تقرير تدقيق واحد موقع عليه من كلاهما" (Holm & Thinggaard, 2018:1). ويعرف أيضاً بأنه قيام اثنين من المراجعين (أو مكاتب التدقيق) بتدقيق حسابات الشركة وإصدار تقرير التدقيق بشكل مشترك، ويتم العمل الميداني بينهما (الجبر وسعدون، 2014: 285).

وتتجسد التطبيقات العملية لهذا المفهوم في تشريعات مثل القانون الفرنسي، الذي ألزم الشركات والمصارف أو المؤسسة المالية الأخرى، وأي شركة تعد القوائم المالية الموحدة بتعيين شركتين مختلفتين للتدقيق، تتقاسمان عمل التدقيق وتوقعان بشكل مشترك على تقرير التدقيق، ومن ثم طور هذا القانون إلى معيار مهني للممارسة، يتطلب تقسيماً متوازناً لعمل كل من المدققين من أجل ضمان آلية فعالة للتحكم المزدوج (Deng, et.al, 2014: 5)، إذ بعد قبول مهمة التدقيق من قبل الشركات الأربع الكبرى (أو شركة واحدة من الشركات الأربع الكبرى وشركة واحدة غير الشركات الأربع الكبرى) يتم تقسيم المهام فيما بين شركاء التدقيق المشتركين في عملية التدقيق ثم يقوم كل شريك بتدقيق العمل الذي يقوم به المدقق الآخر، فضلاً عن ذلك يجب على كل مدقق مشترك في عملية التدقيق التعبير عن رأيه في تقرير تدقيق واحد موقع من قبل كلا الشريكين في التدقيق (Javed, 2021: 30).

وبشكل عام، يعد التدقيق المشترك عملية تدقيق قانونية يتم إجراؤها من قبل أكثر من مدقق حسابات أو شركة تدقيق، يتعين عليهما تقاسم عمل التدقيق وإنتاج تقرير تدقيق متبادل، ومن ثم تقاسم المسؤولية عن التدقيق، ويقصد بتقاسم المهام هذا أن مجالات التدقيق يتم تدقيقها مرة واحدة فقط من قبل شركة التدقيق المخصصة لذلك المجال المعين، تقوم كل شركة تدقيق بمراجعة عمل التدقيق الذي أجرته الشركة الأخرى، وإذا ثبت أن عمليات التدقيق مقبولة، توقع كلتا الشركتين على نفس تقرير التدقيق.



ويمكن إرجاع القيمة المضافة للتدقيق المشترك إلى المزايا التي أشارت إليها الأدبيات. فقد أشار (Zerni, et al., 2012) إلى أن مشاركة شركتي تدقيق على الأقل تعمل على تقليل خطر خضوع كل من الشركات في وقت واحد لضغط العميل وعدم الإبلاغ عن الخروقات المكتشفة، إذ أن مثل هذا الفعل سيتطلب تواطؤاً من ثلاثة أطراف مما يزيد من فرصة أن تكون العقوبات المتوقعة في حالة القبض على المدقق بتهمة تقديم تقارير دون المستوى أكثر احتمالاً لتجاوز الفوائد المتوقعة لواحد على الأقل من المدققين في إطار التدقيق المشترك (Zerni et al., 2012: 733-734).

كما أكد (Deng et al, 2014) على أن التدقيق المشترك يعمل على تحسين استقلالية مدققي الحسابات حيث أنه من المكلف للغاية بالنسبة للشركة "رشوة" مدققين اثنين في التدقيق المشترك مقارنة بمدقق واحد في عملية تدقيق واحدة، إذ يتم تحديد شركتي تدقيق للعمل في وقت واحد ولكن بشكل منفصل عن تدقيق حسابات الشركة وتوقيع تقرير التدقيق "بشكل مشترك (Deng et al., 2014: 1033)

ويجب التمييز بين التدقيق المشترك وأنماط أخرى تعتمد على تعدد المدققين، مثل التدقيق المزدوج والتدقيق الثنائي، والتي غالباً ما يتم الخلط بينها وبين التدقيق المشترك، حيث يعرف التدقيق المزدوج بأنه "تعيين اثنين أو أكثر من المدققين المستقلين من شركات تدقيق منفصلة لتدقيق القوائم المالية لعمل التدقيق بطريقة تتضمن: تطوير خطة تدقيق منفصلة، أداء عملية التدقيق بشكل منفصل، عدم وجود عملية تدقيق متبادلة دورية وضوابط جودة متبادلة، إصدار تقريرين أو أكثر من تقارير التدقيق، حيث لا يكون كل مدقق مسؤولاً عن رأي التدقيق الذي عبر عنه الآخرون" (Bisogno & Luca, 2016: 2). وعرف (فارس وآخرون: 2020) التدقيق الثنائي بأنه "مشاركة عدة مدققين مستقلين، حيث يتولى كل مدقق فحص جزء معين من المعلومات المالية للشركة، بعد أن ينتهي كل مدقق من تدقيق جزئه المحدد، يقوم بإصدار تقرير منفصل يتضمن نتائج تدقيقه، ثم يقوم مدقق آخر بجمع هذه التقارير ويقوم بإعداد تقرير شامل للكيان ككل" (فارس وآخرون، 2020: 573)، ويمكن تمييز التدقيق المشترك عن التدقيق المزدوج والثنائي من خلال الجدول الآتي:

جدول (1): مقارنة بين التدقيق المشترك والتدقيق المزدوج والثنائي

| البند              | التدقيق المشترك                                                                                    | التدقيق المزدوج                                                                                                              | التدقيق الثنائي                                                                                                   |
|--------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الهدف الأساسي      | تحقيق الكفاءة من خلال التعاون وتجنب تكرار الجهود.                                                  | توزيع أعباء العمل حسب التخصص مع الاحتفاظ بمسؤولية محددة.                                                                     | الحصول على تأكيد وموثوقية أعلى من خلال تحقق مستقل وكامل من جهتين.                                                 |
| الكيانات المدققة   | مكتبان أو أكثر من مكاتب التدقيق المستقلة.                                                          | مكتبان منفصلان (مستقلان أو شريكان داخل نفس المكتب).                                                                          | مكتبان مستقلان تماماً عن بعضهما.                                                                                  |
| أداء عملية التدقيق | ❖ أداء موحد ومشترك.<br>❖ يتم المشاركة في التخطيط والإجراءات وتفسير النتائج.<br>❖ إصدار تقرير واحد. | تقسيم العمل حيث يركز كل مكتب على جزء محدد من القوائم المالية. كل مكتب يخطط وينفذ بشكل مستقل في نطاقه. إصدار تقريرين منفصلين. | كل مكتب يدقق نفس مجموعة القوائم المالية بالكامل وبشكل منفصل تماماً. لا يوجد تنسيق. إصدار تقريرين مستقلين وكاملين. |

| البند                | التدقيق المشترك                                                                     | التدقيق المزدوج                                                                               | التدقيق الثنائي                                                                               |
|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| شكل التقرير          | تقرير واحد موحد وموقع من جميع المكاتب المشاركة، يعبر عن رأي مشترك.                  | تقريرين منفصلين، كل تقرير يغطي فقط الجزء الذي قام المكتب بتدقيقه.                             | تقريرين مستقلين وكاملين، كل تقرير يغطي كامل القوائم المالية من قبل كل مكتب على حدة.           |
| طبيعة المسؤولية      | مسؤولية تضامنية: كلا المكتبين مسؤولان معاً عن كل ما ورد في التقرير المشترك.         | مسؤولية منفصلة: كل مكتب مسؤول فقط عن رأيه في تقريره الخاص وعن الجزء الذي دققه.                | مسؤولية منفصلة تماماً: كل مكتب مسؤول فقط عن تقريره الكامل، كما لو كان المدقق الوحيد.          |
| درجة التعاون         | عالية جداً (عمل جماعي متكامل).                                                      | متوسطة (تقسيم عمل مع إمكانية وجود رقابة متبادلة على الجودة).                                  | منعدمة (عمل منفصل تماماً دون أي تنسيق أو مشاركة).                                             |
| مستوى الحياد والحذر  | قد يقلل التعاون من درجة التشكك المهني والحياد بسبب الاعتماد على عمل الشريك.         | يحافظ على مستوى جيد من الحياد بسبب الاستقلالية النسبية والرقابة المتبادلة.                    | يحقق أعلى مستوى للحياد والحذر، حيث يدفع العمل المستقل المدقق للحفاظ لحماية سمعته.             |
| إمكانية تضارب الآراء | منخفضة بسبب المناقشة المشتركة والتوصل لرأي موحد.                                    | متوسطة، فقد تختلف الآراء حول تفسيرات محددة في الأقسام المنفصلة.                               | مرتفعة، نظراً لاستقلالية كل مدقق واتباعه لمنهجيات أو تقديرات محاسبية مختلفة.                  |
| التكلفة والكفاءة     | عالي الكفاءة من حيث تجنب الازدواجية وتقليل التكلفة والوقت.                          | متوسط الكفاءة والتكلفة.                                                                       | منخفض الكفاءة (عمل مزدوج) وأعلى تكلفة.                                                        |
| ملاءمة الاستخدام     | مثالي عندما تريد الإدارة تقريراً واحداً موحداً مع الاستفادة من خبرات متعددة بكفاءة. | مفيد للشركات ذات الأقسام المعقدة التي تتطلب تخصصات تدقيقية مختلفة (مثل عمليات في دول مختلفة). | يستخدم في القطاعات عالية الخطورة أو عندما تتطلب القوانين أو اللوائح تحقيق أعلى درجة من الثقة. |

المصدر: اعداد الباحثان بتصرف اعتماداً على (Lin et al., 2014: 66)، (Holm & Thinggaard, 2018: 3)، (Deng et al., 2014:1029).

**2-2. أهداف تبني التدقيق المشترك:** يسهم التدقيق المشترك بعده أحد أساليب التدقيق الخارجي في الاستقرار المالي وثقة السوق، وتشكل آليات الرقابة لحماية المساهمين والمستثمرين من مخاطر الوكالة، ويتمثل الهدف من التدقيق في رفع مصداقية التقارير المالية من خلال التحقق من المعلومات المحاسبية التي أعدتها الإدارة، إذ لا يمكن تحقيق هذه الوظيفة إلا من خلال عمليات تدقيق ذات جودة كافية (1: 2018, Aschauer & Quick). ويمكن تحديد أهداف التدقيق المشترك في الآتي:

**2-2-1. دعم استقلالية المدققين:** لقد جذبت قضية استقلال المدققين اهتماماً تنظيمياً وأكاديمياً كبيراً في جميع أنحاء العالم، ونظراً لأن التدقيق الخارجي يعمل كجهاز مراقبة، فأن استقلال المدقق أمر حيوي في الحفاظ على ثقة الجمهور في أسواق رأس المال وسلامة البيانات المالية للشركات، يمكن



أن يتجلى فقدان استقلال المدقق في تقارير مالية ذات جودة أقل وتكلفة أعلى للديون، وبما أن استقلال المدقق غير قابل للملاحظة، فإن النهج الشائع لتقييم الاستقلال هو الاعتماد على الإشارات التي تجعل شركة التدقيق مستقلة اقتصادياً، إحدى هذه الإشارات التي يمكن للمستثمرين استخدامها لتقييم مستوى الاستقلال هي لائحة التدقيق المشترك، نظراً لأنه لا يكفي أن يكون المدققون مستقلين، فيجب أن يطمئن المستثمرون إلى استقلال المدققين (Alsadou & Aljabr, 2014: 4)

**2-2-2. تطوير خبرات المدققين:** يعزز التدقيق المشترك فعالية التدقيق من خلال تجميع خبرة التدقيق من مدققين اثنين ويعزز استقلال المدقق لأنه أكثر تكلفة بالنسبة للشركة أن ترشي شركتي تدقيق من شركة واحدة، وينتج دقة معلومات إجمالية أعلى من مجرد مدقق واحد (Ajili & Khlif, 2020: 158).

**2-2-3. دعم أدلة التدقيق:** يمكن للتدقيق المشترك أن يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق من خلال تعزيز دقة أدلة التدقيق وزيادة درجة مراقبة السلوك الانتهازي الإداري (Deng et al., 2014: 1033).

**2-2-4. الحد من فجوة التوقعات:** يعمل التدقيق المشترك على مواجهة فجوة التوقعات والحد منها من خلال تقليل التباين بين ما يتوقعه المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية بخصوص مسؤوليات المدققين وحدود عملية التدقيق ودرجة التأكد الممكن توقعها من قبلهم بمعقولة من تدقيق القوائم المالية في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها (الشيخ، 2017: 675).

**2-3. المفهوم النظري والأساس المحاسبي لاستمرارية الشركات:** يعد مفهوم استمرارية الشركات من المفاهيم المؤسسية التي بدأت بالظهور بشكل واضح في فترة ما قبل سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تلك المرحلة تتميز بعدم وجود تنظيم رسمي لهذا المجال، وكان التعامل مع الأحداث الطارئة يتم ضمن إطار إدارة الأزمات دون وجود خطط واضحة أو هيكلية منظمة تضمن استمرارية العمليات، مع تطور المفاهيم الإدارية والتكنولوجية، بدأ ينظر إلى استمرارية الأعمال كعنصر أساسي لحماية الشركات وضمان بقاء أنشطتها، مما دفع إلى تبني نهج أكثر منهجية واستباقية في إدارتها (Abdulhameed & Al-Kubaisy, 2023:1)

في السياق نفسه عرف فرض الاستمرارية على أنه الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه إعداد القوائم المالية، والذي يفترض أن الشركة ستواصل نشاطها لفترة مستقبلية معقولة دون نية أو حاجة لتصفية أو تقليص نشاطها، ويعكس هذا الافتراض في المعايير المحاسبية الدولية والقوانين الوطنية (Tamas et al, 2012: 452)، تعد هذه الفرضية حجر الأساس الذي يضمن أن تعكس القوائم المالية الوضع المالي والتشغيلي للشركة بشكل يعكس قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية واستمرارية العمل، مما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية المستنيرة (Proho, 2023: 48)

كما يقصد بفرض بالاستمرارية أن الشركة تنشأ لتستمر من فترة إلى أخرى مع القدرة على مقابلة التزاماتها عند موعد السداد دون الحاجة إلى التخلص من موجوداتها، أو تغيير هيكل ديونها، أو اللجوء إلى تخفيض حجم عملياتها (Al Sabti & Anssari, 2022: 14).

**تأثير التدقيق المشترك على استمرارية الشركات:** تشير الأدبيات المحاسبية إلى أن العلاقة بين جودة التدقيق واستمرارية الشركة علاقة معقدة تتأثر بعدة عوامل وسيطة، فالتدقيق المشترك، باعتباره أحد آليات تعزيز الجودة، يمكن أن يسهم في تحسين تقييمات استمرارية الشركات، لكن هذه المساهمة ليست مضمونة دائماً، بل تعتمد على البيئة التنظيمية والحوكمة المحيطة. (Salehi et al, 2020: 200)

ويجد هذا الطرح النظري المتكامل سنداً قوياً في مجموعة من الأدلة التطبيقية المستمدة من سياقات اقتصادية متنوعة، والتي تظهر الأثر الملموس للتدقيق المشترك على مقومات الاستمرارية:

أظهرت دراسة (Averio, 2020) حول العوامل المؤثرة على رأي استمرارية الأعمال في إندونيسيا أن جودة التدقيق الممثلة بحجم مكتب التدقيق كان لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على احتمال إصدار رأي يشكك في الاستمرارية، إلى جانب عوامل الربحية والسيولة، هذا يشير إلى أن تحسين جودة التدقيق وهي إحدى مخرجات التدقيق المشترك يرتبط بتقييم أكثر إيجابية للاستمرارية. أكدت دراسة (Al-Tai & Al-Salhi, 2024) في القطاع المصرفي العراقي على الدور الوقائي للتدقيق المشترك، إذ توصلت إلى أن المصارف التي طبقت هذا النموذج سجلت انخفاضاً واضحاً في مستويات العسر المالي، مما يعكس تعزيزاً ملموساً لمرونتها المالية وقدرتها على الاستمرارية.

أشارت دراسة (Al Anssari & Al-Sabti, 2022) في سوق العراق للأوراق المالية إلى وجود تأثير إيجابي لسمعة مكاتب التدقيق وهي سمة يعززها التدقيق المشترك على دقة رأيها حول فرضية الاستمرارية، كما ربطت دراسة (السماوي وعثمان، 2023) في السودان بشكل مباشر بين استخدام التدقيق المشترك وتحسين القدرة على التنبؤ باستمرارية الشركة واكتشاف المخاطر المستقبلية.

في ضوء التحليل المستند إلى الدراسات السابقة، تؤكد الباحثة على طبيعة العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

أولاً. تشكل العلاقة بين تعقيد التقارير المالية وعدم تماثل المعلومات حلقة مفرغة، إذ يغذي أحدهما الآخر، فالتعقيد (كدعم نتائج حسين، 2017 و Duellman et al., 2025) يمنح المطلعين ميزة غير عادلة، بينما يحفز عدم التماثل بدوره (كما أشارت Ndofor et al., 2015) على مزيد من التعقيد المتعمد لإخفاء الممارسات غير المرغوب فيها.

ثانياً. يبرز التدقيق المشترك كعامل حاسم لكسر هذه الحلقة، وذلك من خلال دوره المزدوج: فهو مخفف للتعقيد (كما بينت دراسة البردوني، 2023)، ومعدل للعلاقة بين التعقيد وعدم التماثل، إذ يرفع من مصداقية ووضوح المعلومات (كدعم نتائج الحوشي، 2020).

ثالثاً. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الفعالية مشروط بوجود بيئة داعمة، فأثر التدقيق المشترك ليس ضماناً، إذ أن غياب البيئة التنظيمية والمهنية المناسبة كما أوضحت دراسة (Khersiat, 2020) إنه يمكن أن يحد من فعاليته، بينما تتعزز نتائجه في ظل أنظمة حوكمة رشيدة (كدعم نتائج Jawad, 2023).

### المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

3-1. قياس متغيرات الدراسة: تتوزع متغيرات الدراسة إلى أربعة منها نوعين: متغير مستقل، ومتغير تابع، فضلاً عن مجموعة من المتغيرات الضابطة التي تسهم في ضبط أثر العوامل الخارجية، ويظهر الجدول رقم (2) طبيعة كل متغير وطريقة قياسه

جدول (2): مؤشرات قياس متغيرات الدراسة

| المتغير        | نوعه   | رمزه | طريقة القياس                                                                                                  | المصدر               |
|----------------|--------|------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------|
| لتدقيق المشترك | تفاعلي | JA   | متغير ثنائي:<br>(1) في حال تم تدقيق القوائم المالية من أكثر من مكتب تدقيق خارجي<br>(0) إذا كان المدقق فردياً. | (Andre et al., 2021) |

| المتغير           | نوعه  | رمزه              | طريقة القياس                                                                               | المصدر                           |
|-------------------|-------|-------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------|
| استمرارية الشركة  | تابع  | Z-Score           | يقاس باستخدام نموذج Altman المعروف، كالاتي:<br>$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 1.0X5$ | (Altman, 1968)                   |
| المتغيرات الضابطة | ضابطة | Control Variables | -حجم الشركة (log total assets).<br>-الربحية (ROA)                                          | حسب الأدبيات السابقة ذات العلاقة |

المصدر: الجدول اعداد الباحثة

**2-3. وصف قياس متغيرات البحث:** تم قياس التدقيق المشترك (متغير مستقل) ويرمز له (JA) وفق متغير ثنائي: (1) في حال تم تدقيق القوائم المالية من أكثر من مكتب تدقيق خارجي (0) إذا كان التدقيق فردياً، إذ وقد وجه البنك المركزي المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باتباع أسلوب التدقيق المشترك، وذلك استناداً إلى كتابه الصادر بتاريخ 2016/4/28، ومن خلال الاستقصاء في القوائم المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث، والمنشورة من قبل سوق العراق للأوراق المالية، تبين أن جميع هذه المصارف قد التزمت بالكامل بهذا التوجيه، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع المصارف ضمن عينة البحث ظلت ملتزمة بأسلوب التدقيق المشترك حتى آخر إفصاح متاح، باستثناء حالتين هما مصرف بابل الذي لم تتوفر قوائمه المالية لسنتي 2022 و 2023، مما حال دون تحديد منهج التدقيق المستخدم، ومصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل الذي تحول إلى أسلوب التدقيق الفردي في عام 2022 تنفيذاً للكتاب الرسمي الصادر عن البنك المركزي العراقي (رقم 39/1/9 وتاريخ 2022/6/31) الذي قضى بإلغاء العمل بنظام التدقيق المشترك والتوجه نحو التدقيق عبر شركات تدقيق تضامنية، وهو ما أدى إلى عدم إمكانية التحقق من طبيعة أسلوب التدقيق المتبع في هاتين الحالتين خلال تلك الفترة.

جدول (3): واقع تطبيق التدقيق المشترك

| ت  | اسم المصرف        | حالة تطبيق التدقيق المشترك | سنة التطبيق | الملاحظات                        |
|----|-------------------|----------------------------|-------------|----------------------------------|
| 1  | الاستثمار العراقي | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 2  | بغداد             | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 3  | التجاري العراقي   | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 4  | الاتحاد العراقي   | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 5  | الاھلي العراقي    | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 6  | الخليج التجاري    | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 7  | الشرق الاوسط      | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 8  | الاقتصاد          | مطبق                       | 2016        | غير مطبق في سنة 2022             |
| 9  | الموصل للتنمية    | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 10 | اشور الدولي       | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 11 | المنصور           | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |

| ت             | اسم المصرف       | حالة تطبيق التدقيق المشترك | سنة التطبيق | الملاحظات                        |
|---------------|------------------|----------------------------|-------------|----------------------------------|
| 12            | المتحد للاستثمار | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| 13            | بابل             | مطبق                       | 2016        | غير مطبق في سنة 2023/2022        |
| 14            | الائتمان العراقي | مطبق                       | 2016        | مستمر في التطبيق لغاية آخر إفصاح |
| عدد المشاهدات |                  | الفئة                      |             |                                  |
| 109           |                  | مطبقة                      |             |                                  |
| 73            |                  | غير مطبقة                  |             |                                  |
| 182           |                  | الاجمالي                   |             |                                  |

المصدر: الجدول اعداد الباحثان.

**3-3. وصف قياس استمرارية الشركة:** تم قياس استمرارية الشركة (المتغير التابع) ويرمز له (Z) وفق نموذج التمان (Z-Score) للتنبؤ بالاستمرارية ويقاس وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 0.999 X5$$

حيث أن

$X1$  = رأس المال العامل / اجمالي الأصول

$X2$  = الأرباح المحتجزة / اجمالي الأصول

$X3$  = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الأصول

$X4$  = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية الإجمالي المطلوبات

$X5$  = المبيعات / اجمالي الأصول

$Z$  = دليل المؤشر او الاستمرارية

عادة، كلما انخفض مؤشر  $Z$ ، زادت احتمالية إشهار إفلاس الشركة، إذا كان مؤشر  $Z$  أقل من 1.8، فهذا يعني أن الشركة تعاني من ضائقة مالية واحتمالية إفلاسها عالية، من ناحية أخرى، فإن الحصول على مؤشر 3 فأكثر يعني أن الشركة في منطقة آمنة ومن غير المرجح أن تعلن إفلاسها، أما إذا كان المؤشر بين 1.8 و 3، فهذا يعني أن الشركة في منطقة غير مستقرة واحتمالية إشهار إفلاسها متوسطة، ويظهر الجدول رقم (4) تصنيفات الشركات حسب النموذج.

جدول (4): تصنيف الشركات حسب نموذج التمان

| المجال  | $1.8 \geq Z$            | $1.81 \leq Z \leq 2.99$ | $3 \leq Z$   |
|---------|-------------------------|-------------------------|--------------|
| الوضعية | المصرف غير مستقر مالياً | المنطقة الرمادية        | مستقر مالياً |

المصدر: بوجمعة، ياسين، (2023)، مساهمة الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية باستخدام نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي (مصرف السلام للفترة 2016-2020)، مجلة التنمية الاقتصادية، 8(1)، 134-145.

#### 4.3. اختبار فرضية البحث وتفسير النتائج

**الفرضية الرئيسية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتدقيق المشترك على استمرارية الشركة في المصارف عينة الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية، تم بناء نموذج انحدار خطي متعدد لتقدير استمرارية الشركة بناءً على التدقيق المشترك، وذلك لتقييم مدى تأثير مستوى التدقيق المشترك في استمرارية الشركة، وفق المعادلة الآتية:

$$Z I_t = \beta_0 + \beta_1 JA I_t + \beta_2 CV1 I_t + \beta_3 CV2 I_t + e \dots (8)$$

حيث أن:

(Z I<sub>t</sub>): تمثل متغير (استمرارية الشركة) في المصرف (i) للسنة (t).

(JA I<sub>t</sub>): تمثل متغير التدقيق المشترك في المصرف (i) للسنة (t).

(CV1 I<sub>t</sub>): تمثل متغير حجم المصرف في المصرف (i) للسنة (t).

(CV2 I<sub>t</sub>): تمثل متغير ربحية المصرف في المصرف (i) للسنة (t).

(β): تمثل معامل الانحدار بيتا ويظهر مقدار الزيادة أو النقص في المتغير التابع عند تغير المستقل بوحدة واحدة.

(β<sub>0</sub>): يمثل المعامل الثابت وهو يساوي قيمة المتغير التابع إذا كانت قيمة المتغيرات المستقلة صفر.

(e): يمثل الخطأ المعياري.

ويظهر الجدول رقم (5) نتائج الاختبار.

جدول (5): تأثير التدقيق المشترك على استمرارية الشركة

| المتغيرات                        | (R <sup>2</sup> ) | (Adjusted R <sup>2</sup> ) | (F)    | (Sig.) |
|----------------------------------|-------------------|----------------------------|--------|--------|
|                                  | 0.196             | 0.183                      | 14.470 | 0.000  |
| المعامل الثابت (β <sub>0</sub> ) |                   | معامل الانحدار (β)         | (T)    | (Sig.) |
| JA                               | 8.317             | 0.319                      | 5.337  | 0.000  |
| CV1                              |                   | -0.659                     | -4.926 | 0.000  |
| CV2                              |                   | 0.154                      | 0.553  | 0.581  |

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة باعتماد برنامج (SPSS).

يتضح من الجدول رقم (5) صلاحية نموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة اختبار (F) مقدار (14.470) بدلالة إحصائية تقل عن 5%، مما يؤكد إمكانية استخدام التدقيق المشترك في تقدير استمرارية الشركة، كما تدل القيمة الدالة إحصائياً (أقل من 5%) لاختبار (T) لكل من متغير التدقيق المشترك والمتغير الحاكم (حجم المصرف) على ثبات التأثير، في حين تشير قيمة (T) غير الدالة إحصائياً (أكبر من 5%) لمتغير الربحية إلى عدم تأثير هذا المتغير الحاكم على استمرارية الشركة. وتظهر قيمة معامل الانحدار بيتا (β<sub>1</sub>) الموجبة (0.319) وجود تأثير إيجابي للتدقيق المشترك في استمرارية الشركة بمصارف عينة الدراسة، مما يسهم في تعزيز مستويات الاستمرارية والحد من الفشل المالي لهذه المصارف.

كما تشير قيمة معامل الانحدار بيتا (β<sub>2</sub>) السالبة (-0.659) للمتغير الحاكم (حجم المصرف) إلى وجود تأثير سلبي في استمرارية الشركة.

وتبين قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R<sup>2</sup>) البالغة (0.183) أن التدقيق المشترك والمتغيرات الحاكمة (الحجم والربحية) تفسر ما نسبته (18.3%) من التغيرات في استمرارية الشركة، بينما تعزى النسبة المتبقية (81.7%) إلى عوامل أخرى غير مشمولة في النموذج الحالي. وعلى ضوء هذه النتائج، يمكن قبول الفرضية الرئيسية الخامسة، وتظهر المعادلة التالية انعكاسات نتائج الاختبار على معادلة الانحدار.

$$Z I_t = 8.317 + 0.319 JA I_t - 0.659 CV1 I_t \dots (8)$$

## الاستنتاجات والتوصيات

**أولاً. الاستنتاجات:** بناءً على الإطار النظري والتحليل التطبيقي الذي تضمنته هذه الدراسة، يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية الآتية:

1. أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة ارتباطية سببية إيجابية وذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التدقيق المشترك وتحسن مؤشرات الاستمرارية المالية للمصارف عينة الدراسة، مما يؤكد الفرضية الرئيسية للبحث ويدعم نتائج العديد من الدراسات السابقة في سياقات مختلفة.
2. يعمل التدقيق المشترك كآلية رقابية مزدوجة تعزز من جودة عملية التدقيق نفسها عبر التدقيق المتبادل والتنسيق المشترك، مما يؤدي إلى تحسين موثوقية التقارير المالية، وهو ما ينعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين ويخفف من مخاطر الوكالة.
3. يساهم التدقيق المشترك في الكشف المبكر عن المؤشرات التحذيرية للمشكلات المالية والتنبيه بالمخاطر المحتملة، مما يمكن إدارة المصارف والجهات الرقابية من اتخاذ إجراءات تصحيحية استباقية، وبالتالي خفض احتمالية الوصول إلى مرحلة التعثر أو الفشل المالي.
4. على الرغم من التأثير الإيجابي العام، تشير الدراسة إلى أن فعالية التدقيق المشترك ليست مطلقة، بل هي مشروطة بوجود بيئة مؤسسية وتنظيمية داعمة، إذ إن غياب إطار حوكمة رشيد أو معايير مهنية صارمة قد يحد من قدرة هذا الأسلوب على تحقيق أقصى استفادة ممكنة.

**ثانياً. التوصيات:** في ضوء نتائج الدراسة وأهميتها النظرية والعملية، يوصى بما يأتي:

1. على الجهات الرقابية والتنظيمية مثل (البنك المركزي العراقي وهيئة الأوراق المالية العراقية) تبني وتعزيز السياسات التنظيمية التي تفرض أو تشجع تطبيق التدقيق المشترك في الشركات ذات الأهمية النظامية، ولا سيما في القطاعات المالية عالية المخاطر، بما يساهم في تعزيز الرقابة الخارجية والحد من تركّز سوق خدمات التدقيق.
2. على مجلس المعايير المحاسبية والرقابية المهنية وضع وتطوير أطر تنظيمية ومعايير مهنية تفصيلية تحكم عملية التدقيق المشترك من قبل الجهات المهنية والتنظيمية المعنية بمهنة التدقيق، تتضمن تحديداً واضحاً لتوزيع المسؤوليات، وآليات التنسيق بين مكنتي التدقيق، ومعايير تقييم الجودة المشتركة، بما يضمن التوازن في توزيع المهام وتحقيق الاستفادة المثلى من تنوع الخبرات.
3. ينبغي على مجالس إدارات الشركات، ولا سيما العاملة في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، بدراسة واعتماد التدقيق المشترك كأحدى آليات تعزيز حوكمة الشركات، وذلك للحد من المخاطر المستقبلية، وتعزيز مستوى الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة.
4. قيام مكاتب وشركات التدقيق، بالتعاون مع الهيئات المهنية والأكاديمية، بالاستثمار في تطوير برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى رفع كفاءة المدققين العاملين ضمن فرق تدقيق مشتركة، مع التركيز على مهارات التنسيق، والمراجعة المتبادلة، وإدارة الخلافات المهنية، وأخلاقيات العمل التعاوني، بما يضمن جودة الأداء والحفاظ على الاستقلالية المهنية.
5. يتوجب على الشركات ومجالس إدارتها عند تطبيق التدقيق المشترك بالحرص على تنوع خبرات مكاتب التدقيق المشاركة، من خلال الجمع بين مكاتب تدقيق عالمية وأخرى محلية متخصصة، لتحقيق التكامل بين المعرفة الفنية الدولية وفهم البيئة المحلية، مع التأكيد على استقلالية كل مكتب وعدم تدخل المصالح.



**المصادر****أولاً. المصادر العربية:**

1. البحيري، فتحي أحمد، شيرين، عبد الله الخولي، هالة، عبد العظيم محمد، ومنال. (2022). تأثير مدى تعقد التقارير المالية على الأداء المالي المحاسبي والاقتصادي اللاحق: دراسة تطبيقية. المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، 2(1)، 1-34.
2. البردوني، ناريمان إسماعيل أحمد، (2023). قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الإستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، 53(1)، 777-836.
3. الجبر، يحيى بن علي، السعدون، ناصر بن محمد (2014) " أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة، 54(2)، 281-304، <https://doi.org/10.36715/0328-054-002-002>
4. الحوشي، محمد محمود (2020). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية، والأثر المعدل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة دمنهور، قسم المحاسبة والمراجعة، 4(2)، مايو.
5. السمانى، محمد مختار، عثمان، عفرأ الفاضل. (2023) " دور المراجعة المشتركة في التنبؤ باستمرارية المنشأة: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة في السودان. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 7(3)، 359-376.
6. المطيري، علي مطر، سيد عبد الفتاح سيد، الجهمودي، ايمان عبد الفتاح، (2023). أثر المراجعة المشتركة والمراجعة الثنائية على فعالية تأكيد تقارير الاستدامة للشركات الكويتية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 9(16)، 1435-1486.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Abdelmoula, L. (2020). Impact of Auditor's Competence, Independence and Reputation on the Joint Audit Quality: The Tunisian Context. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24(3), 1-11.
2. Ajili, H., & Khelif, H. (2020). Political connections, joint audit and tax avoidance: evidence from Islamic banking industry. Journal of Financial Crime, 27(1), 155-171.
3. Al Sabti, A. A. A., & Anssari, M. A. A. (2022). The Relationship Between the Reputation of Audit Offices and the Accuracy of the Opinion on Continuity and the Extent to Which it is Affected by the Financial Failure Field Research in the Iraqi Stock Exchange. International Journal of Professional Business Review, 7(2), e0425-e0425.
4. Al Sabti, Ala Alddin Abdulwahab, AL Anssari Majid Ahmed, (2022) " The relationship between the reputation of audit offices and the accuracy of the opinion on continuity and the extent to which it is affected by the financial failure: a field research in the Iraq Stock Exchange" International Journal of Professional Business Review, Vol. (7) No (2).
5. Al-Salhi, Y. R. S., & Al-Tai, B. F. K. (2024). The Role of Joint Audit in Reducing Cases of Financial Default in Banks Listed on the Iraq Stock Exchange. Journal of Economics and Administrative Sciences, 30(141), 565-585.

6. Averio, T. (2021). The analysis of influencing factors on the going concern audit opinion—a study in manufacturing firms in Indonesia. *Asian journal of accounting research*, 6(2), 152-164.
7. Bisogno, M., & De Luca, R. (2016). Voluntary joint audit and earnings quality: Evidence from Italian SMEs. *International Journal of Business Research and Development [IJBRD]*, Vol (5) No(1), 1-22.
8. Deng, M., Lu, T., Simunic, D. A., & Ye, M. (2014). Do joint audits improve or impair audit quality?. *Journal of Accounting research*, 52(5).
9. Duellman, Scott and Klaus, Jan Philipp and Marquardt, Blair, Accounting Reporting Complexity as a Source of Insider Information Advantage: Evidence from Insider Trades (December 19, 2023). Available.SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3873474>
10. Fahim Javed,(2021) "Auditor Gender and Audit Quality in a Joint Audit Setting", Economics and Finance. Le Mans Université, 2020. English. NNT: 2020LEMA 2003.
11. Holm, C., & Thinggaard, F. (2018). From joint to single audits—audit quality differences and auditor pairings. *Accounting and Business Research*, 48(3), 321-344.
12. Jawad, Mohammed Abdulameer; Hassen, Reem Saadi; Chokri, Slim. (2023). A proposed entrance to reduce the phenomenon of asymmetry of accounting information in the light of the joint audit system. *International Journal of Humanities and Social Sciences*, Vol. 5, Issue 2, p. 463. ISSN: 2717-8293.
13. Khersiat, O. M. (2020). The impact of joint audit on fraud detection in financial statements from the point of view of auditors. *Research in World Economy*, 11(1), 153-161.
14. Ndofor, H. A., Wesley, C., & Priem, R. L. (2015). Providing CEOs with opportunities to cheat: The effects of complexity-based information asymmetries on financial reporting fraud. *Journal of Management*, 41(6), 1774-1797.
15. Proho, M. (2023). Going concern assessment: A literature review. *Journal of Forensic Accounting Profession*, 3(2), 48-62.
16. Proho, M. (2023). Going concern assessment: A literature review. *Journal of Forensic Accounting Profession*, 3(2), 48-62.
17. Salehi, M., Jahanbin, F., & Adibian, M. S. (2020). The relationship between audit components and audit expectation gap in listed companies on the Tehran stock exchange. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 18(1), 199-222.
18. Zerni, M., KALLUNKI, J. P., & Nilsson, H. (2010). The entrenchment problem, corporate governance mechanisms, and firm value. *Contemporary accounting research*, 27(4), 1169-1206.